

كله في منعه عن السرقة ويختلف باختلاف عدل السلاطيني  
وقوتهم وضدها ولو اشترك جماعة في هتك الحرم  
اشتركوا في اخراج النصاب وقطعوا جميعا لانهم استتركوا  
في هتك الحرم واخراج منوان هتك الحرم احدها  
فقط ودخل الاخر فخرج للمال ولا يقطع عليهم اي على احد  
بهم لان الاول لم يسرق والثاني لم يرتكب الحرم ولو  
تواظبا على ذلك في الاصح لان التواظب على السرقة  
لا اثر له لانه لا يفعل لواحد منهما في الذي فعل الاخر  
ظلم بحق الا المقصد والمقصد انه لم يقارن الفعل ليرتبه  
عليه حكم فيكون وجود المقصد في ذلك كعدمه الشرط  
السادس من شروط وجوب القلع في السرقة انتمنا  
الشبهة فلا يقطع بغير قديم مال فهو عمر واصوله لاسرقة  
من مال ولد فلقوله صلى الله عليه وسلم ماتت وما لك الا يملك  
وامسرت من مال ابيه واجده او من مال امره واجدته  
او من مال ابنته او ابنته على الاب او نزل الابناء  
فلا نيلهم قرابة تمنع شهادة احد منهم لو احد منهم  
فلم يقطع بالسرقة بغير كلاب بالسرقة من مال ابنه لان  
النفقة لا تجب للاب في مال ابيه حفظا له فلا يجوز اطلاقه  
حفظا للمال وروجه قال في المنتهى ولا يسرقه زوج ابنته  
من مال الاخر ولو اضرر بمنزله لا يقطع على ائتمنا  
بغير قديم مال له فيمنه من ائتمنا اولاد من ذكره في عمودي

نسب

نسب السارق ولا يقطع بغير قديم مكاتب من مكاتبه وعكسه  
كقوله الشرط السابع من شروط وجوب القلع في السرقة  
ثبوتها اي ثبوت السرقة اما بشهادته عليه لقوله تعالى  
واششهدوا واشهيدوا من رجالكم وكان القياس قبول  
الاشهاد في كل شهادة لكن خولف فيما عدل ذلك للنفى  
فيه فبقي فيما عدله على عمومهم ويصفا بها ولا تسمع شهادتها  
دفعها قبل الدعوى من مالك المسروق او من يتوهم مقامه  
او باقرار السارق قومي ياتي لانه يتضمن اطلاقا فكان من شرطه  
التكرار كحد الزنا ويقال ان الاقرار احد مجتمعي القلع  
فيعتبر فيها التكرار ويصنف السارق السرقة في كل مرة  
ولا يرجع حتى يقطع ولا باس بتلقيته الا تكرار الشرط  
الثامن من شروط وجوب القلع السارق مطالبة المسروق  
منه بماله او مطالبة وكيله او وليه ولا يقطع بغير قديم عام  
جماعة غلانا لم يجز السارق ما يشتر به او لم يجز ما  
يشتر به بنفسه عليه قال جماعة ما لم يملكه له ولو بائنه  
مثل غل وفي الترخيب ما يجزي به نفسه في ثبوت السرقة  
الموصف بقطع السارق قطعتم يده اليمنى لانه في قرارة عبد  
الرب ابي مسعود فاقطعوا يمانها وهذا انما يكون  
قرارة وتفسيره سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في ان  
لا يقطع يمانه ان يلبس في القرارة ما لم يسمعه من النبي صلى الله  
عليه وسلم ولا يذوق قول ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما